مجلة مركـــز جـــــزيرة العـــــــرب
للبحوث التـــربـــوية والإنسانية
المجلد (2)، العدد (17): 30 يونيو 2023م
ص: 96-119
تاريخ الاستلام: 2023/5/13 القبول: 2023/6/20

ISSN: 2707-742X

Journal of Arabian Peninsula Centre
for Educational and Humanity Researches
Volume (2), Issue (17): 30 June: 2023
p: 96- 119
Copyright License

و اقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب للفترة (2015- 2020)[1]

د. رويدا علي ناشر العريقي

أستاذ الإدارة والتخطيط الاستراتيجي المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية||
عميدة فرع الطالبات بجامعة الأندلس للعلوم والتقنية
التلفون: 00967775604448 || **الإيميل:** nashire123123@gmail.com

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب للفترة 2015-2020 م. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. عن طريق المسح الوثائقي؛ للمنشورات والتقارير المحلية والدولية المختلفة- خلال الفترة 2015-2020، تكونت الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. تضمن المبحث الأول: موضوع تمكين المرأة من الناحية القانونية، والقيم الاجتماعية والدستورية، وأهداف التمكين وأهميته، بينما تناول المبحث الثاني الآثار الاقتصادية للحرب على المرأة اليمنية، واستعرض المبحث الثالث. الآليات والوسائل المستخدمة في برامج تمكين المرأة اليمنية اقتصاديا. وأظهرت نتائج الدراسة: 1- ارتفاع معدل الفقر إلى مستويات غير مسبوقة. الأمر الذي يتطلب تدخلات واسعة ومستدامة من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة. 2- ضعف واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب. 3- عدم اهتمام الحكومة بالمشاريع الاقتصادية النسائية. 4- عدم وجود استراتيجية موحدة تجمع كل المؤسسات والمنظمات المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة. وبناءً على النتائج أوصت الباحثة بتفعيل آليات وقوانين التمكين الاقتصادي للمرأة، وإيجاد استراتيجية تشارك فيها جميع المؤسسات والمنظمات المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة، بالإضافة إلى مقترحات لتقييم الأداء الحكومي المتعلق بتمكين المرأة.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، المشروعات الصغيرة، آثار الحرب، المرأة اليمنية.

The Reality of the Economic Empowerment of Yemeni Women in Light of the War for the Period (2015 – 2020)

Dr. Ruwaida Ali Nashir Al-Ariqi

Associate Professor of Management and Strategic Planning at September 21 University of Medical and Applied Sciences||
Dean of the Female Students' Branch at Al-Andalus University for Science and Technology
Phone:00967775604448 || **Email** :nashire123123@gmail.com

Abstract: The study aimed to identify the reality of the economic empowerment of Yemeni women in light of the war for the period 2015-2020 AD. The researcher used the descriptive analytical approach. by documentary survey; For various local and international publications and reports - During the period 2015-2020, the study consisted of an introduction, three topics and a conclusion. The first topic included the issue of empowering women from a legal point of view, social and constitutional values, and the goals and importance of empowerment, while the second topic dealt with the economic effects of the war on Yemeni women, and reviewed the third topic. Mechanisms and means used in programs to empower Yemeni women

2- توثيق الاقتباس (APA): العريقي، رويدا علي ناشر (2023). واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب للفترة (2015- 2020)، *مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية: المجلد (2)* العدد (17)، ص ص: 96- 119. https://doi. org/10. 56793/pcra2213175

economically. The results of the study showed: 1- The poverty rate has risen to unprecedented levels. Which requires broad and sustainable interventions for the economic empowerment of women. 2- The weakness of the reality of the economic empowerment of Yemeni women in light of the war. 3- The government's lack of interest in women's economic projects. 4- The absence of a unified strategy that brings together all institutions and organizations concerned with the economic empowerment of women. Based on the results, the researcher recommended activating the mechanisms and laws of women's economic empowerment, and finding a strategy in which all institutions and organizations concerned with women's economic empowerment participate, in addition to proposals for evaluating government performance related to women's empowerment.

Keywords: economic empowerment, small projects, effects of war, Yemeni women.

المقدمة.

فرضت الحرب التي اندلعت في اليمن منذ العام 2015م والنزاعات الداخلية إلى تدهور جميع مؤشرات الاقتصاد، فمنذ بداية الصراع والحرب، ظهرت العديد من الأزمات الاقتصادية التي أدت إلى تدني المستوى المعيشي والاقتصادي وانعكست آثارها السلبية الوخيمة على الوضع الإنساني، وكل هذه العوامل أدت إلى تغيرات كثيرة في أنماط حياة المرأة اليمنية، أجبرت المرأة على الخروج إلى سوق العمل والبحث عن سبل للعيش وتحمل أعباء إعالة الأسرة إضافة إلى تحملها الظروف القاسية الناتجة عن النزوح والمكافحة من أجل البقاء.

وعلى المستوى العالمي- وخصوصا في العديد من الدول العربية والإسلامية- تؤكد الغلبزوري، (2022). أن تمكين المرأة يطرح مجموعة من الإشكالات المعقدة: بدءا من ضبابية ورخوية المفهوم، مرورا بصعوبة عزل مكونات وخصائص الواقع الاجتماعي عن بعضها لتحديد التأثير المباشر والدقيق للفعل التمكيني، حيث توجد العديد من القضايا الفقهية الملتبسة، والمرتبطة بالمساواة بين المرأة والرجل، تلك القضايا والاشكاليات التي أسهمت في ضبابية مفهوم المساواة لدى العديد من الفقهاء، وكذلك لدى العامة... وبذلك فبداية التمكين تكون بوضع الأساس النظري والمفاهيمي لتمكينها، ورفع الحيف عنها، وانشاء نموذج عربي للتمكين، وجعله معبرا أكثر عن واقع الوطن العربي وهمومه وتطلعاته.

ويلحظ المتتبع للجهود التي تبذلها منظمات الأمم المتحدة، التوجه العالمي لتمكين المرأة في مختلف المجالات؛ ومنها المجال الاقتصادي، إلا أن الواقع يعكس نجاحات في دول وأقاليم؛ في مقابل إخفاقات في مناطق أخرى، وسعيا لتعزيز المكاسب ومعالجة الإشكاليات؛ فقد أكدت دراسة أحمد وآخرون (Achmad, et al, 2023). حول دور رأس المال الاجتماعي للمرأة في تمكين الأسر الفقيرة، أن عمليات التكيف ضرورية نتيجة لهيكل الأسرة الجديد، الذي جعل الأم تتولى دور المعيل الأساسي بالإضافة إلى مسؤولياتها الأخرى، وذلك من أجل ضمان استمرار نجاح الأسرة من الناحية المالية، كما أن الحفاظ على الاقتصاد الأسري وتحسينه مرهون بقدرة المرأة على الاستفادة من الموارد الاقتصادية؛ واستخدام رصيدها من رأس المال الاجتماعي في شكل شبكات اجتماعية موجودة داخل البيئة الاجتماعية.

وفي مصر تؤكد المغربي (2023) وجود العديد من التحديات التي تؤثر بالسلب على مقدرة المرأة ومشاركتها الفعالة في الحياة الاقتصادية على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التمكين الاقتصادي لها، ومن أهم هذه التحديات: انخفاض مشاركتها في سوق العمل، ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث بالمقارنة بالذكور، تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة في سوق العمل وبخاصة في القطاع الخاص غير الرسمي.

أما في الجمهورية اليمنية فقد ازدادت أهمية الدور الذي تضطلع به النساء لإعالة أسرهن؛ سعيا لضمان أدنى مستويات العيش الكريم للأسر الفقيرة التي يزداد عددها يوماً بعد يوم في ظل استمرار الحرب وفرض الحصار الاقتصادي،

ورغم التدهور الشديد في أوضاع النساء اقتصادياً بسبب الحرب، إلا أن حجم التدخلات الهادفة لتمكينهن اقتصادياً كانت محدودة ولا تفي بالاحتياجات الإنسانية الملحة، وترى الباحثة أن هذه المشاريع لا تفي بتغطية احتياجات الأسر المتضررة جراء الحرب.

ولذلك تعتبر التدخلات في مجال تمكين النساء اقتصادياً ذات أهمية بالغة، فالمرأة تمثل صمام الأمان لاستقرار المجتمع وضمان التماسك الاجتماعي بين أفراده، وأي تدخل يوجه نحو النساء تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق واسع يشمل جميع أفراد المجتمع في ظل تردي الأوضاع الإنسانية في اليمن إلى مستويات غير مسبوقة وتوسع دائرة الفقر لتشمل أكثر من ثلثي السكان، إذ يحتاج أكثر من 76% من اليمنيين إلى مساعدات إنسانية جراء الحرب والصراع، والذي ينعكس بشكل كبير على وضع النساء والفتيات في اليمن، حيث تحتاج 4.6 مليون امرأة و5.5 مليون فتاة إلى مساعدة خلال العام 2021م. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2021، ص3). ويتأكد بذلك أن التمكين الاقتصادي للمرأة أصبح أمراً حتمياً للتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية وخاصة على الفئات الأضعف وهي النساء والأطفال.

مشكلة الدراسة:

أدت التوترات المستمرة في اليمن منذ أحداث العام 2011، إلى تراجع كبير في الوضع الاقتصادي لليمن، إلا أن إعلان الحرب- بذريعة إعادة الشرعية- والتي اندلعت في 3/26/ 2015م؛ كان هو الأشد أثراً على الوضع بصفة عامة وعلى النساء اليمنيات بصفة خاصة، حيث أثرت الحرب على السواد الأعظم من النساء بأوجه وحالات مختلفة منها: الانهيار الاقتصادي وأثره في زيادة أعباء المرأة، وتفيد الإحصائيات أن نحو 40% من الأسر فقدوا مصدر دخلهم الرئيس. (مجموعة البنك الدولي، 11 ابريل، 2019). وكذلك فقد أدى النزوح وما ترتب عليه من آثار، وتشكل النساء والأطفال أكثر من 70% من إجمالي النازحين، و30% من الأسر النازحة تعولها النساء. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2021)، ويرتبط بذلك فقدان الأسر معيليها من الرجال وما يترتب عليه من انتقال العبء على المرأة، حيث بلغ عدد القتلى والجرحى حتى ديسمبر 2017م (62.052)؛ قتلى وجرحى يمثل الذكور85%. (مجموعة البنك الدولي، 2019)، وتؤكد (شريان، 2016، 5) حقيقة فقدان المرأة لوظيفتها وإغلاق المشاريع المملوكة لها؛ بنسبة لا تقل عن 42% من إجمالي المشاريع.

وبالإضافة إلى ما سبق؛ فقد أكدت دراسة (عبد الله، 2022) أن المرأة اليمنية تعدُّ أكثر شرائح المجتمع تضرراً منذ بداية الصراع والحرب، إذ أدَّت هذه الظروف إلى فرض واقع صعب للغاية عليها، فأصبحت تواجه تحديات كبيرة، فإلى جانب أدوارها التقليدية التي تؤديها أصبحت تتحمل مشاقاً تفوق قدرتها في سبيل الحفاظ على تماسك المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وتمثِّل النساء والأطفال الفئة الأكثر ضعفاً في السكان؛ حيث أثرت الحرب على السواد الأعظم من النساء بأوجه وحالات مختلفة؛ وبذلك تكمن مشكلة الدارسة في قلة الدراسات العلمية المتعلقة بالوضع الاقتصادي وأثره على زيادة أعباء المرأة، وكذا الهجرة الداخلية والنزوح وما ترتب عليه من آثار، إضافة إلى فقدان الأسر معيليها من الرجال، وفقدان معظم الموظفين الحكوميين لوظائفهم وآثارها على المرأة والمجتمع بشكل عام، وكل ذلك دفع بالباحثة لإجراء الدراسة.

أسئلة الدراسة:

بناء على ما سبق؛ تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

"ما و اقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب للفترة (2015- 2020)؟

وينبثق عن السؤال الرئيس السؤالان الفرعيان الآتيان:

1. ما انعكاسات الحرب على الوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية؟
2. ما الآليات والوسائل المستخدمة في برامج تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً؟.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة في:

تسليط الضوء على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب للفترة (2015- 2020).

وينبثق منه الهدفان الفرعيان الآتيان:

1. التعرف على انعكاسات الحرب على الوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية.
2. التعرف على الآليات والوسائل المستخدمة في برامج تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً.

أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية الدراسة من أهمية نشر الوعي والتعريف (محلياً وعالمياً) بحجم وواقع المشكلة الاقتصادية التي تعيشها المرأة في اليمن وآثارها المدمرة، بما يفرض حشد الجهود لوقف العنف ودخول مختلف الأطراف في سلام دائم.
- كما قد تفيد الدراسة مختلف الفاعلين المحليين والدوليين؛ لاتخاذ خطوات عملية لاحتواء المشكلة والتخفيف من آثارها الاقتصادية والإنسانية.
- قد تسهم الدراسة في لفت نظر صنّاع القرار إلى ضرورة توسيع الفرص أمام المرأة اليمنية وتمكينها اقتصادياً.
- كما أنها قد تسهم في توفير بيانات تساعد الدارسين لسوق العمل على فهم واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية؛ تمهيداً لوضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة لرفع مستوى مساهمة المرأة في الاقتصاد اليمني.
- تأمل الباحثة أن تمثل الدراسة إضافة علمية للمكتبة؛ يستفيد منها الباحثون في شؤون المرأة اليمنية، كما قد تفتح آفاقا لمزيد من البحوث ذات العلاقة بالموضوع.

حدود الدراسة:

تقتصر نتائج الدراسة على الحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: واقع تمكين المرأة اقتصادياً في ظل الحرب.
- الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي سوف تتناولها الدراسة هي 2015- 2020م.

مصطلحات الدراسة:

- **التمكين:** ويعرف لغوياً بأنه: "علوّ المكانة، ويمكن من الشيء أي قدر عليه" (المعجم الوسيط، 1983، 917)
- ويعني أيضًا في اللغة: التقوية أو التعزيز، كما ورد في قوله تعالى ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ (النور: 55)
- **اصطلاحاً:** "هو العملية التي يتم فيها تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات أكبر من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي". (كازوز، 2016، ص37).
- **تمكين المرأة:** يعرف البنك الدولي (2012، 4) التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه: "جعل الأسواق تعمل لأجل المرأة، وتمكين المرأة للمنافسة في الأسواق".

- **التمكين الاقتصادي للمرأة**: ويعرَّف بأنه: "التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، أي مساعدة المرأة حتى تحصل على استقلالها الاقتصادي عن الرجل، وحتى تصبح قراراتها المادية بيدها، وتتمكن من الوصول إلى رؤوس الأموال وتأسيس مشاريعها الاقتصادية الخاصة". (إبراهيم، 2021، ص18).
- ويعرَّف أيضاً بأنه: "العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور ورأس المال والملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة، وهي عملية تكتسب من خلالها المرأة القوة والسيطرة على حياتها وتكتسب القدرة على اتخاذ خيارات استراتيجية". (زايد، 2015، 332).
    - ويقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: "إدماج النساء غير العاملات ممن فقدن عائل الأسرة، أو فقدن مصدر الدخل بسبب انقطاع الراتب، أو إغلاق مشاريعهن، في مشروعات متوسطة أو صغيرة بهدف ضمان وجود دخل شهري منتظم".

2-الدراسات السابقة.

حاولت الباحثة الحصول على دراسات سابقة حول تمكين المرأة اقتصادياً أثناء الحروب؛ وما وقع بين يديها عبارة عن تقارير لمنظمات أو بعض المؤسسات المعنية بشؤون المرأة، لذلك سوف نعرض بعض الدراسات المتوفرة حول التمكين الاقتصادي للمرأة حسب الترتيب من الأحدث إلى الأقدم وكما يلي:

- **هدفت دراسة أحمد وآخرون (Achmad et al, 2023)**. إلى التحقق من الدور الذي يلعبه رأس مال المرأة في تعزيز الوضع الاقتصادي للأسر ذات الدخل المنخفض في إندونيسيا. واستخدم الباحثون المنهج المختلط؛ بالجمع بين المنهجين النوعي (مقابلة) والوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة أن المرأة كانت قادرة على رفع الوضع الاقتصادي للأسر ذات الدخل المنخفض، وذلك من خلال الاستفادة من رصيد رأس المال الاجتماعي في شكل شبكات اجتماعية في البيئة الاجتماعية، وتحقق ذلك بتطبيق مفهوم المساعدة الاقتصادية لتمكين المرأة؛ من خلال تشغيلها في الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر، كما بينت النتائج أنه سيكون من الأسهل الوصول إلى الموارد المالية إذا استخدم المرء الشبكات الاجتماعية وحافظ على علاقات إيجابية مع الأقارب، من بين الروابط الاجتماعية الأخرى.
- **وهدفت دراسة القطوي (2022):** إلى التعرف على واقع تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً في مجال المشروعات الصغيرة؛ دراسة حالة اتحاد نساء اليمن، واعتمدت الباحثة المنهج التحليلي المسحي المعتمد على التقارير السنوية والادبيات الخاصة بعدد (341) مشروعاً نفذها اتحاد نساء اليمن للفترة (2019- 2020)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود نمو بنسبة (16.2%) للمشاريع المنفذة خلال (2020) مقارنة بـ (2019)، وكانت أكثر المشاريع المنفذة مشاريع الخياطة.
- **وهدفت دراسة (الرشادة وأخريات، 2022)** إلى التعرف على واقع عمل المرأة في قطاع التجزئة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وكشف التحديات والمعوّقات التي تحول دون نجاحها، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. كما زاوجت بين المنهجين الكمي والكيفي بالمسح الاجتماعي للعينة، والمقابلة المقننة أداة لها، وشملت العينة بائعات سعوديات ضمن الفئة العمرية (18- 35) في مدن المنطقة الشرقية، وبلغ حجم العينة (350) من العاملات والمشرفات، كما طبقت استمارة المقابلة على عينة طبقية من المشرفات بلغ عددهن (34) مفردة. وبينت نتائج الدراسة أن أهم المهارات التي تحتاجها العاملات للنجاح في عملهن: اللباقة، والإقناع والصبر والتعاون، بالإضافة إلى معرفة اللغة الإنجليزية، والعمليات الحسابية، وأنهن يتمتعن بعدد من المهارات التي يتطلبها العمل، وفي مقدمتها؛ فهم احتياجات الزبائن، والإخلاص في العمل والقدرة على إقناع الزبائن والكفاءة، كما أظهرت نتائج

المقابلات مع العاملات والمشرفات ممارستهن لمختلف الأعمال الإدارية والمساعدة، وأن أكبر معضلة تواجههن تتمثل في ضعف الالتزام بعض قطاع التجزئة بضوابط وقوانين العمل، والضغط على المرأة من قبل الرئيس المباشر، إضافة إلى ضغط ظروف العمل من حيث عدد ساعات الدوام واستمرارهن إلى وقت متأخر من المساء، واقتصار الإجازة على يوم واحد، وعدم وجود أماكن خاصة للاستراحة خلال الدوام، وأخيرا ضعف العائد المادي؛ حيث لا يفي بأدنى متطلبات الحياة الأساسية.

- **وهدفت دراسة دارمايانتي، (Dharmayanti et al, 2022)** إلى تحديد كيفية تأثير نمو الاقتصاد الرقمي وتمكين المرأة على اقتصاد الأسرة. شمل هذا التحقيق مجتمعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في تانجيرانج، بانتين في إندونيسيا. تقنية أخذ العينات المستخدمة هي مزيج من أخذ العينات الاحتمالية وأخذ العينات العشوائية. يقومون بتجميع البيانات من خلال استخدام الاستبيان. يوجد 97 شخصًا في عدد من الموضوعات التي يمكن تحليل بياناتها. يستخدم هذا البحث المربعات الصغرى الجزئية (PLS) لتحليل البيانات. أشارت النتائج إلى أن: 1) بناء الاقتصاد الرقمي له تأثير إيجابي وهام على تمكين المرأة (t = 2.990). 2) تمكين المرأة له تأثير إيجابي وهام على اقتصاد الأسرة (t = 7.141) ؛ 3) للاقتصاد الرقمي وتمكين المرأة تأثير إيجابي وهام على اقتصاد الأسرة (F = 242.61). لذلك، فإن التمكين الاقتصادي للمرأة على أساس رقمي هو وسيلة لزيادة الاستقلال المالي للأسرة والنمو الاقتصادي للمجتمع.
- **هدفت دراسة أومانغ وآخرون. (Omang et al, 2022)** إلى كشف العلاقة بين تمكين المرأة ورفاه العاطلات من سن 18-45 سنة في منطقة الحكومة المحلية ياكور بولاية كروس ريفر، نيجيريا. اعتمدت الدراسة التصميم الاستكشافي باستخدام بيانات كمية ونوعية تم الحصول عليها من 660 عاطلة تم توظيفهن عن طريق تقنية أخذ العينات متعددة المراحل. تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي، أشارت النتائج إلى أن 31.9% من المستجيبين أفادوا بالمخصص من المرافق الزراعية باعتباره أكثر برامج تمكين المرأة شيوعًا، بينما 58.3% الإقرار بأنهم استفادوا من أي برنامج لتمكين المرأة. أشار إجمالي 19.9% إلى أنهم استفادوا من تسهيلات القروض الصغيرة، في حين أفاد 20.8%. تكشف أن برامج تمكين المرأة قد أثرت بشكل إيجابي على رفاهيتها، كما كشفت النتائج كذلك عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم وتأثير برامج تمكين المرأة؛ وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان الإقامة وتأثير برامج تمكين المرأة. مرتكز على وخلصت النتائج إلى أن برامج تمكين المرأة كانت إيجابية أثرت على رفاهية النساء العاطلات عن العمل في ياكور، نيجيريا.
- **وهدفت دراسة إبراهيم (2021):** إلى التعرف على الاتفاقيات والعهود كآليات دولية معنية بتمكين المرأة، ودور الحكومات الوطنية التي التزمت بتطبيق تمكين المرأة على مستوى الهياكل والمؤسسات الوطنية، وتكوّن مجتمع الدراسة من التقارير والبيانات المتاحة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة تصديق الحكومات الاتفاقيات الدولية وعهود تمكين المرأة، من خلال إنشاء هياكل وطنية كالوزارات والمجالس المعنية بتمكين المرأة في الجانب التنفيذي، وتفعيل التشريعات المستجيبة للنوع الاجتماعي كأداة برلمانية لتمكين المرأة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني.
- **وهدفت دراسة شريان (2016)** إلى تسليط الضوء على واقع النساء اليمنيات المتضررات اقتصادياً جراء الحرب واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليل للبيانات والدراسات والتقارير الوطنية والدولية حول الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للنساء خلال الحرب، وأظهرت نتائج الدراسة انعكاسات الحرب على الوضع الاقتصادي بشكل عام وانعكاسات الحرب على وضع المرأة اليمنية، من خلال توقف النشاط الاقتصادي في نسبة عالية من مشاريع القطاع الخاص، وانقطاع الرواتب والأجور الحكومية، وانقطاع إعانات الرعاية الاجتماعية.

التعليق على الدراسات السابقة:

- يلاحظ من استعراض ملخصات الدراسات السابقة اتفاقها مع الدراسة الحالية في تناول الوضع الاقتصادي للمرأة، مع اختلاف نسبي في المجالات والأبعاد التي تناولتها كل دراسة، وجميعها تجمع على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة.
- وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في معرفة أحدث التجارب والممارسات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، إضافة إلى إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وتحديد المنهجية وانتهاء بالنتائج وتفسيرها.
- وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناولها واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية أثناء الحرب.

3-منهجية الدراسة وخطتها.

منهج الدراسة:

تم إعداد الدراسة بناء على المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي؛ الذي يصف الظاهرة كما هي، من خلال جمع البيانات والدراسات والتقارير الوطنية والدولية حول مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء اليمنيات في ظل الحرب للفترة (2015- 2020).

خطة الدراسة:

فرضت طبيعة الدراسة جعلها في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وعلى النحو الآتي:

- **المقدمة**- وتضمنت ما سبق.
- **المبحث الأول**- قضية تمكين المرأة من منظور شرعي وقيمي ودستوري وأهداف التمكين وأهميته.
  - المطلب الأول- قضية تمكين المرأة من المنظور الشرعي والقيمي.
  - المطلب الثاني- التمكين الاقتصادي للمرأة في الدستور اليمني والاتفاقيات الدولية.
  - المطلب الثالث- أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن وأهميته.
- **المبحث الثاني**-الآثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب على المرأة اليمنية.
  - المطلب الأول- الآثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب على المرأة اليمينة.
  - المطلب الثاني- الانهيار الاقتصادي وأثره على المرأة.
  - المطلب الثالث- النزوح الداخلي وأثره الاقتصادي على المرأة.
  - المطلب الرابع- فقدان الأسرة من يعولها وأثره الاقتصادي على المرأة.
  - المطلب الخامس- فقدان مصدر الدخل وأثره الاقتصادي على المرأة.
- **المبحث الثالث**- الآليات والوسائل المستخدمة في برامج تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً.
  - المطلب الأول- برامج التمكين الاقتصادي للمرأة المنفذة من الصندوق الاجتماعي للتنمية.
  - المطلب الثاني- برامج التمكين الاقتصادي للمرأة المقدمة من مشروع الأشغال العامة.
  - المطلب الثالث- برنامج المساعدات النقدية مقابل التغذية.
  - المطلب الرابع- برامج التمكين الاقتصادي للمرأة المنفذة تحت إشراف اتحاد نساء اليمن.
- **الخاتمة**- خلاصة بأهم الاستنتاجات- التوصيات والمقترحات.

المبحث الأول- قضية تمكين المرأة من منظور شرعي وقيمي ودستوري وأهداف التمكين وأهميته.

المطلب الأول- قضية تمكين المرأة من المنظور الشرعي والقيمي.

يتبين من الأدبيات المنشورة حول التمكين الاقتصادي للمرأة، مدى الاختلاف في وجهات النظر حول تطبيق مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة؛ فهناك شريحة كبيرة؛ ترى بأنه لا يمكن مساواة المرأة بالرجل وإخراجها من فطرتها وطبيعتها كي تشارك الرجل في جميع الأعمال والمهام؛ ودعمها كي تحقق الاستقلال الاقتصادي لها استناداً إلى قوله تعالى ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ**﴾. [النساء: 32)

بينما يستخدم الداعون لتمكين المرأة الكثير من وسائل الضغط المعنوي؛ من صحافة وإعلام، وأعمال درامية ومناهج دراسية، واستخدام المناهج التعليمية لخدمة القضايا النسوية أمرٌ مقرر في جميع الاتفاقيات الدولية ومنصوص عليه في وثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتؤكد المغربي (2023) أن التمكين الاقتصادي للمرأة يعتبر من أهم القضايا التي احتلت مكانةً مهمةً على قائمة الأولويات للحكومات... وذلك بعد إعلان الأمم المتحدة أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات – الهدف الخامس من السبعة عشر هدفاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويعد بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة، وأساساً ضرورياً لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

المطلب الثاني- التمكين الاقتصادي للمرأة في الدستور اليمني والاتفاقيات الدولية.

يستند تمكين المرأة في اليمن اقتصادياً؛ إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، كما بين نصوص الدستور اليمني- في الباب الثاني؛ حقوق وواجبات المواطنين الأساسية- على الآتي:

- مادة (41) المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة.
- مادة (42) لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون. لجميع المواطنين الحق في المشاركة في الحياة الاقتصادية للبلاد. (رئاسة الجمهورية/دستور الجمهورية اليمنية، 1991).

وتطبيقا لذلك فقد أنشئت العديد من الآليات الوطنية التي تمكّن من النهوض بالمرأة منها الآليات التي تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، واللجنة الوطنية للمرأة، واتحاد نساء اليمن، ووزارة حقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة منها منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة. كما تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (97) الذي قضى بإنشاء اللجنة الوطنية للمرأة في عام 1996م كهيئة حكومية تعني بالتمكين وتعزيز دور المرأة، ثم أصبحت تعمل تحت المجلس الأعلى للمرأة الذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء؛ وذلك بهدف ضمان مشاركة المرأة في كل مفاصل وهيئات الدولة تنفيذاً لمخرجات مؤتمر بكين العالمي لحقوق المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. (اللجنة الوطنية للمرأة، 2013).

كما أكدت مخرجات الحوار الوطني على الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية التي تحفظ للمرأة كرامتها ومشاركتها في بناء الدولة عبر المشاركة السياسية الفعالة من خلال نصوص دستورية وقانونية. إضافة إلى تمثيل المرأة بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في مختلف الهيئات وسلطات الدولة والمجالس المنتخبة والمعينة بما لا يقل عن 30%. (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2020).

ويعد توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة أمراً مهماً وعاملاً حاسماً في تمكين المرأة بشكل عام وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتي تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030م وأهداف التنمية المستدامة الـ 17، وعلى وجه الخصوص مع الهدف (5) الذي يدعو إلى "منح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك في الوصول إلى

الملكية والتحكم في الأراضي وغيرها من أشكال الملكية، والخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية" والهدف (8) بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدول العربية)

وعلى مستوى الاتفاقيات الدولية الخاصة بتمكين المرأة: صادقت اليمن على العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولعل أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1979، ودعت العديد من المواثيق الدولية إلى إنهاء التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 202)، كما صادق اليمن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على الرغم من أن العديد من جوانب التشريعات الوطنية اليمنية لا تمتثل للمعاهدة.

المطلب الثالث- أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن وأهميته.

ظهر مفهوم التمكين للمرأة- في اليمن- منذ تسعينيات القرن الماضي؛ عندما أعلنت الحكومات في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994م عن أهمية تمكين المرأة؛ وتلاه المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995م؛ الذي أكد أيضاً على أهمية تمكين المرأة وضرورة إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الجانب الاقتصادي لتتمكن من أداء دورها الاقتصادي وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية.

وعلى المستوى العالمي؛ فهو مفهوم حديث، ظهر في نهاية التسعينات من القرن الماضي، وهو مفهوم يعترف بالمرأة بوصفها عنصراً فاعلاً في التنمية، ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها، عن طريق آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات، ويسعى إلى تمليك النساء عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية، وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار، وعناصر التمكين الاقتصادي للمرأة لا تختلف عن أي نوع آخر من التمكين وتتمثل في:

1. الاعتماد على الذات.
2. الاستقلال في عملية صنع القرار.
3. المشاركة في التنمية الاقتصادية.
4. الحصول على الدخل والائتمانات الكبيرة.
5. الحصول على المعرفة والمهارات والمعلومات. (الدراغمة، 2014، ص14).

ويهدف التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تحسين وضع المرأة وتوفير الخدمات لبناء القدرات البشرية والمؤسسية بهدف تمكينها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً والمشاركة في صنع القرار. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2021).

ومن جانب آخر؛ فتمكين المرأة يسهم في تحسين الحياة الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى جميع مستويات النشاط الاقتصادي، كما انه يسهم في أمور عديدة أهمها وفقا لـ(عبدالله، 2022، ص11):

أ. بناء اقتصاديات قوية.

ب. إقامة مجتمعات أكثر استقراراً وعدلاً.

ج. تحقيق ما اتفق عليه المجتمع الدولي من أهداف معينة بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وترى الباحثة أن مفهوم التمكين ليس في الجانب الاقتصادي فحسب بل يتضمن المساواة في الحصول على الموارد؛ التدريب والتأهيل والقدرة على الاختيار وحرية الرأي والتعبير والمشاركة في صنع واتخاذ القرار، وهناك بعض التحفظات والانتقادات وخاصة ما يتصل بالمواد والنصوص التي لا تتطابق مع الشرع والدستور في اليمن.

المبحث الثاني-الآثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب على المرأة اليمينة

أفرزت الحرب أوضاعاً اقتصادية وإنسانية بالغة الصعوبة وخاصة على فئات المجتمع الأكثر ضعفاً كالنساء والأطفال، وتتفاوت معاناة النساء الاقتصادية جراء الحرب باختلاف الحال الذي آلت إليه، ووفق طبيعة الضرر وشدته، سواء نتج هذا الضرر بسبب الانهيار الاقتصادي أو النزوح أو فقدان العائل أو انقطاع مصدر الدخل سواء كان من مصدر حكومي أو خاص أو مساعدات اجتماعية، وسوف تستعرض الباحثة الآثار المختلفة للحرب على المرأة وكما يلي:

المطلب الأول- الآثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب على المرأة اليمينة:

تعدُّ اليمن من أفقر البلدان العربية، وتعاني من أزمة بسبب الحرب والأوضاع الإنسانية المتردية، ووفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية المتردية فإن أكثر من 76% من اليمنيين بحاجة إلى مساعدات إنسانية، كما أثرت الحرب تأثيراً كبيراً في تغيير الأدوار الاقتصادية التي كانت تؤديها المرأة قبل الحرب، فقد أسفرت الحرب عن مقتل آلاف الأشخاص عامة وخاصة الذكور الذين شكلوا (80%) من الوفيات الناجمة عن الحرب، والتي تركزت بشكل رئيس بين فئات الشباب أو أرباب الأسر والمنتجين فيها. (الاوتشا، 2017).

إضافة إلى تعرض آلاف الأشخاص للإصابات والإعاقات المختلفة، التي تجعل من الصعب على بعضهم العودة للمشاركة في سوق العمل، وكذلك تعرض المئات للاختطاف والاعتقال والأسر، وبالمحصلة فقدت كثير من الأسر مُعيلها من الذكور، لتصبح المرأة المُعيل الأساسي للأسرة، ومما يزيد الوضع سوءً فقدان ملايين الأشخاص لوظائفهم بسبب تدمير وتخريب مواقع العمل، وتسريح الآلاف من وظائفهم بسبب إغلاق المصانع أو المنشآت نتيجة هذه الحرب، الأمر الذي أوقع الأسرة اليمنية في شِباك الفقر والعوز. (أوتشا، 2016). ما يفرض على المرأة أن تتحمل من المسؤوليات ما يفوق طاقتها، بل التفكير بشتى الطرق كي تؤمن قوت من تعولهم، في ظل غلاء يلتهم كل مردود مهما عظم، وما يزيد الوضع سوءاً هو انقطاع صرف مرتبات موظفي القطاع العام لشهور عديدة، ومتتالية مما فاقم الوضع المتردي أصلا للأسرة اليمنية، بما يعني فقدان الدخل لنحو15 مليون من المعالين. (الجوفي، 2017، ص19).

لقد أدت الحرب الراهنة إلى فقدان كثير من النساء لأعمالهن، وتحديداً في القطاع الخاص، الذي أغلق أبوابه نتيجة الضربات الجوية والاقتتال الداخلي، أو أعمال العنف التي طالته وتسببت في إيقاف حركة العمل في الكثير من منشآته.

كما أدت الحرب إلى حرمان الكثير من العاملات في الزراعة من عملهن، ما جعل أولئك النسوة أكثر عرضة للمعاناة الناجمة عن هذه الظروف، ومع تراجع فرص العمل لكل من النساء والرجال عامة ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى نحو (60%) في صفوف الشباب والنساء.

لقد أدى ارتفاع نسب الفقر وتراجع مستوى الدخل بشكل لم يسبق له مثيل إلى انخفاض كبير في مستوى معيشة الفرد، وأدى ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة الريال اليمني بفعل الحرب والحصار الاقتصادي إلى هروب رأس المال إلى خارج البلاد، كل ذلك أدى إلى ضعف القوة الشرائية ما جعل النساء أكثر عرضة للفقر والمعاناة الناجمة عن هذه الظروف وأفضى إلى دفع النساء لقبول أعمال بأجور منخفضة وشروط مجحفة، ووجدت المرأة نفسها مضطرة إلى البحث عن العمل لإعالة أسرتها، وتأمين الحاجات الضرورية لها، فارتفعت نسبة عمل المرأة في القطاع غير المنظم.

وترى المسؤولة اليمنية في الاتحاد الدولي لنقابات العمال، أن أحد أهم أسباب الضعف الاقتصادي والتنموي في اليمن هو التدني، والضعف الشديد لإنتاجية المرأة على كل المستويات، وما زاد الوضع سوءاً هو توقف دعم المشاريع الخاصة بالمرأة أثناء الحرب.

المطلب الثاني- الانهيار الاقتصادي و أثره على المرأة:

تواجه النساء مخاطر ومواطن ضعف في ظل الصراع والحرب والتدهور الاقتصادي الذي تعيشه اليمن وتصنف بأنها أكبر أزمة إنسانية وإغاثية في العالم. حيث أدى استمرار تداعيات الحرب المتصاعدة والانهيار الاقتصادي إلى آثار متعددة الأوجه على النساء جعلت ملايين النساء يعانين من الفقر والجوع والمرض.

ونتيجة للانكماش الاقتصادي تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من (1191) دولار عام 2014م إلى (867) دولار عام 2020م (بسعر الصرف الرسمي250 ريالا/ دولارا). ومن (1191) دولارا عام 2014م إلى (392) دولارا عام 2020م (بسعر الصرف الموازي 600 ريالا/ دولارا). (الجهاز المركزي للإحصاء، 2020)

وتؤكد تقارير (البنك الدولي، 2019) انخفاض متوسط دخل الفرد (نصيب الفرد من الناتج)؛ حيث فقد حوالي 69.6%من قيمته عام 2020م مقارنة مع 2014م، وتراجعت قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية بنسبة (180.4%) من قيمتها خلال الست السنوات؛ بما يعكس مقدار الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها النساء في اليمن؛ وتتزايد من عام لآخر؛ حيث يكافحن من أجل إعالة أسرهن، وغالباً ما يكون لديهن خبرة محدودة أو معدومة حول الأنشطة المدرة للدخل؛ مما يجعل من المهارات التأهيلية والتنموية حول الأنشطة المدرة للدخل التي تستهدف النساء والفتيات حاجة ملحة يجب تلبيتها، وتفيد المعلومات أن ما يقدر بنحو (40%) من الأسر فقدوا مصدر دخلهم الرئيس..

كما أدى الصراع والحرب إلى ارتفاع نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر الوطني من (48.6%) عام 2014م إلى (78.8%) عام 2019م، ومع استمرار الوضع الحالي المتردي فإن معدلات الفقر مرشحة نحو المزيد من الارتفاع. وترتفع نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء إلى حوالي (72.0%) على مستوى الريف مقارنة مع (58.2%) بين الأسر التي يترأسها الرجال، وعلى مستوى الحضر؛ فنسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء (20.1%) وكما يوضحها الجدول(1).

جدول رقم (1) نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء

العام	معدل الفقر	معدل الفقر بين الأسر التي تترأسها نساء	
		على مستوى الريف	على مستوى الحضر
2014م	%48.6		
2019م	%78.8	%72.0	%20.1

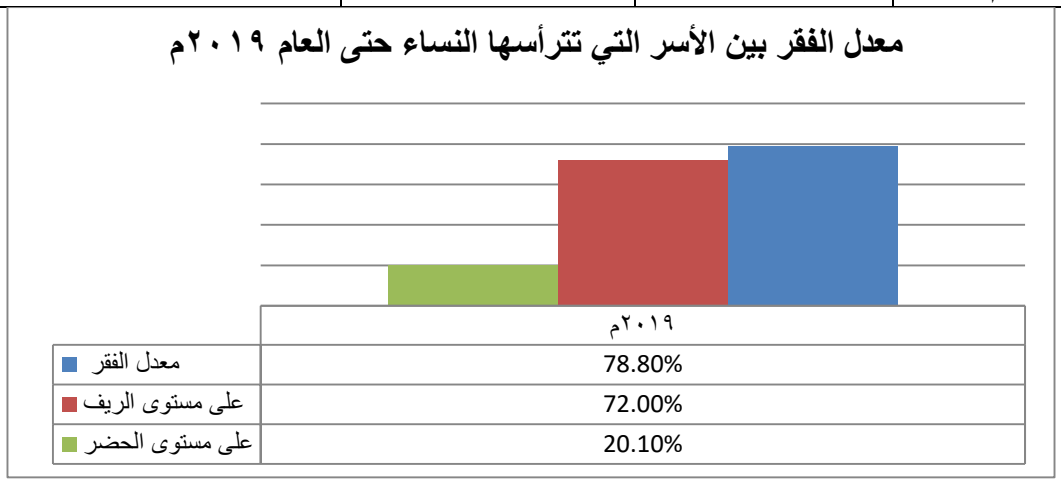

(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد59، 2021)

ويرسم هذا الوضع خلال العام 2020م صورة متفاقمة فوفقاً لدراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبتمبر 2019م، فإن اليمن سيصبح أفقر بلد في العالم بحلول عام 2022م إذا استمر القتال؛ حيث سيعيش (79%) من السكان تحت خط الفقر.

ويبلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء على مستوى الجمهورية (416.8) ألف أسرة تمثل (11.4%) من إجمالي الأسر في الجمهورية، في حين تبلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء في الريف حوالي (274.3) ألف أسرة تمثل (11.1%) من إجمالي الأسر في الريف، وتبلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء في الحضر حوالي (142.4) ألف أسرة تمثل (12.1%) من إجمالي الأسر في الحضر. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء، ص185، 2018) وكما يبينها الجدول(2):

جدول رقم (2) نسبة الأسر التي تعيلها النساء

الأسر التي تعيلها النساء	الإجمالي	النسبة
الأسر التي تعيلها نساء على مستوى الجمهورية	416.8	%11.5
الاسر التي تعيلها نساء الريف	274.3	%11.1
الاسر التي تعيلها نساء في الحضر	142.4	%12.1

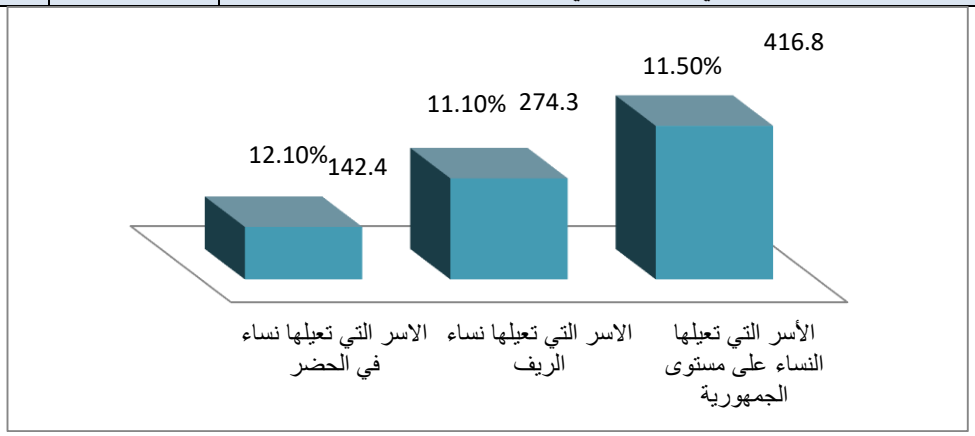

(صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء، 2018)

وطبقا لتقرير صدر حديثاً فثمة ما يقارب الـ (50.000) الف امرأة متزوجة، فقدن أزواجهن؛ من عسكريين ومدنيين، خلال خمس سنوات مرت من الحرب، بمعنى أن هناك خمسين ألف أسرة بدون عائل، تشق طريقها نحو المجهول، في ظل أوضاع إنسانية كارثية.(منظمة رايتس رادار، تقرير حقوقي عن انتهاكات حقوق النساء خلال فتة الحرب، ص11، 2020).وهذا يعني أن النساء في اليمن تعيل ما يقارب من نصف مليون أسرة وقد يكون العدد أكبر من ذلك في الواقع. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 59- ابريل- 2021م، ص7).

المطلب الثالث- النزوح الداخلي و أثره الاقتصادي على المرأة:

إن النساء بين 18و 60 عاماً هن أكبر مجموعة سكانية من حيث عدد النازحين، وتتأثر النساء بشكل وخيم بسبب النزوح الناتج عن الحرب، حيث يقدر عدد السكان النازحين داخلياً بحوالي (4) مليون شخص، تشكل النساء والأطفال ما نسبته أكثر من (70%)، إضافة إلى أنه حوالي (30%) من الأسر النازحة تعيلها نساء حالياً مقارنة مع (9%) قبل العام 2015م. (صندوق الامم المتحدة للسكان، 2021).

وتختلف أوضاع النزوح بين من يسكنون بإيجارات مرتفعة أو من يسكنون لدى بعض الأهل والأقارب، والحالات الأشد ضعفاً هي الحالات التي اضطرت للإقامة في المرافق العامة المؤقتة والمخيمات في العراء، وهنا تعاني النازحات من مشقة للحصول على سبل العيش لها ولأسرتها خاصة وأنها معرضة للعديد من المخاطر الصحية والنفسية وحتى العنف والاستغلال، وجميعها ظروف قاهرة وغير مواتية لتتمكن النساء من تحسين مستوى معيشتهن.

وقد بلغ عدد مخيمات النازحين أكثر من (1500) مخيم عشوائي غير مخطط ويحتاجون إلى الدعم لتلبية احتياجاتهم الأساسية، حيث تُشير التقديرات إلى أن حوالي (84%) منها بها أسر تعيلها نساء. (الاوتشا، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن، 2021).

لذلك فإن النساء النازحات هن أكثر الفئات ضعفاً وأكثرهن حاجة للتدخلات العاجلة. وتتغير المواقع وحجم السكان وخصائص هذه المواقع بمرور الوقت وطبقاً لظروف الحرب. وتقع معظم هذه المواقع في حجة (35% من النازحين يعيشون في أماكن شبيهة بالمخيمات) والحديدة (19%)، ومأرب (15%)، والجوف (7%)، وتعز(5%). وتشير البيانات إلى أن (76%) يفتقرون إلى عقود إيجار رسمية مما قد يؤدي إلى نزوح ثانوي وتهديدات بالإخلاء. كما أن حوالي (32%) من المواقع معرضة لخطر الفيضانات، وحوالي (48%) من الأشخاص في مواقع استضافة النازحين هم على بعد(5) كيلومترات من مناطق الاشتباكات العسكرية، وافتقارها إلى الخدمات، حيث تشير البيانات إلى أن الجهات الفاعلة الإنسانية لم تصل إلى أكثر من نصف المواقع، وأن (93%) من الأماكن الشبيهة بالمخيمات في جميع أنحاء البلاد تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل توزيع المواد الغذائية وخدمات الحماية والمياه والصرف الصحي والتعليم. (وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن، 2021).

وتتحمل النساء النازحات عبئاً مضاعفاً وخاصة من هن بدون عائل، حيث يتحملن عبء رعاية أطفالهن في ظل صعوبات عديدة؛ بما فيها فقدان سبل المعيشة والكسب، والإصابة بالأوبئة وصعوبة الحصول على الماء والغذاء، فضلاً عن الحصول على المأوى الملائم؛ حيث تُظهر البيانات إلى أن 93% من المواقع تفتقر إلى خدمات صيانة المأوى والمساعدة، وتفتقر 89% إلى الخدمات الصحية الكافية، وتفتقر 91% إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الكافية، وتفتقر 82% إلى التوزيعات الكافية للغذاء. (الاوتشا، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن، ص59، ص118).

المطلب الرابع- فقدان الأسرة من يعولها و أثره الاقتصادي على المرأة.

نتيجة لارتفاع عدد القتلى من الرجال خلال الحرب فقدت عدد كبير من الأسر عائلها بين قتيل وجريح بلغ (62.052) قتلى وجرحى حتى ديسمبر 2017م يمثل الذكور85% وتستند هذه الأرقام على الإحصاءات الرسمية في حين أن الأرقام الفعلية أعلى بكثير، خاصة إذا ما أضفنا القتلى في جبهات المواجهة وبذلك يظهر عدد الأسر التي فقدت عائلها وباتت المرأة هي العائل لها، ولذلك أصبحت معظم الأسر تديرها الإناث 21% منهن دون سن 18عاماً. وهذه النتائج المخيفة تجعل النساء وأطفالهن في اليمن عرضة للفقر والاستغلال في ظل استمرار الصراع المسلح. كما أن المجتمعات المنكوبة بالفقر عُرضة لعدم الحصول على السكن الملائم والمياه النظيفة والغذاء الصحي. (مجموعة البنك الدولي، 2019).

وتزيد حدة معاناة النساء من الفقر في مناطق النزوح كما سبقت الإشارة إلى أن حوالي30% من الأسر النازحة تعيلها نساء بسبب فقدان العائل من الرجال، ويشكل هذا الاتساع في رقعة الفقر بين النساء، وانعدام الأمن الغذائي، والمرض عجزاً هيكلياً مقلقاً، من شأنه أن يؤثر على تنمية رأس المال البشري على الأجل الطويل. ذلك أن الفقر يشكل عقبة رئيسة أمام النساء المعيلات للأسر، حيث لا تستطيع دفع تكاليف التعليم، إضافة إلى التحديات الصحية التي تعاني منها هذه الأسر، فانتشار سوء التغذية يضعف القدرات الذهنية للأطفال. ويبين مؤشر رأس المال البشري أن إنتاجية الطفل المولود اليوم في اليمن ستبلغ 37% عندما يكبر، مقارنة مع نسبة إنتاجية كاملة إذا تمتع بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة. (مجموعة البنك الدولي، مذكرة المشاركة القُطرية، 2019)

إن الفرص المتاحة أمام النساء في اليمن أصبحت محدودة جداً في أوضاع الصراع والحرب، فقد أدى التصاعد الكبير في أعمال العنف والمخاوف الأمنية من جراء الحرب الدائرة إلى محدودية فرص النساء بشكل أكبر من السابق في الوصول إلى الأنشطة الاقتصادية، وكذا قدرتهن على التنقل ومشاركتهن في المجال العام.

المطلب الخامس- فقدان مصدر الدخل و أثره الاقتصادي على المرأة.

تعمل في القطاع الحكومي المدني حوالي 114.5 ألف موظفة من أصل612.2 ألف موظف وموظفة، وتعمل غالبية الإناث في وزارة التربية والتعليم حيث يمثلن 60% من إجمالي الموظفات.

وبطبيعة الحال هذه الفئة من العاملات هن في الغالب من ذوات الدخل المحدود، وفي ظل الصعوبات الاقتصادية في اليمن أصبح دخل النساء جزءاً أساسياً من دخل أسرهن، فضلاً عن كونهن معيلات بصورة كاملة في حالات كثيرة .وقد فقدت النساء العاملات في القطاع الحكومي المصدر الأساسي لدخلهن منذ انقطاع الرواتب والأجور الحكومية في الربع الأخير لعام 2016م بعد أن صدر قرار نقل البنك المركزي إلى عدن، وتم الاتجاه إلى صرف مرتب أو نصف مرتب وكوبونات شرائية بين فترة وأخرى خلال 2017م؛ ما اضطر العديد من الأسر متوسطي الدخل ممن كانوا يعتمدون على الراتب الحكومي إلى الانتقال من مساكنهم إلى مساكن متواضعة لعجزهم عن دفع الإيجارات، أو الانتقال للسكن في الريف لدى الأقارب، واستنفدت هذه الأسر جل مدخراتها لتوفير السلع الغذائية والضرورية، ومنهم من اعتمد على مساعدة بعض الأقارب وفاعلين الخير.

وبسبب الأزمة المالية العامة وتعليق المساعدات الخارجية، فقد علقت الموازنة العامة للدولة منذ عام 2015م تحويلات الضمان الاجتماعي على الرغم من ضآلتها ولحوالي 1.5مليون حالة من الفئات الأشد حرماناً يشكلون حوالي 42% فقط من السكان المعدمين، تمثل الإناث حوالي 45.4% من الحالات منهن 24% بدون عائل؛ حيث إن الأسر التي فقدت عائلها حتى ديسمبر 2017 (62.052) ما بين قتيل أو جريح؛ يمثل الذكور حوالي (85%) وتستند هذه الأرقام على الإحصاءات الرسمية. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015).

كما بلغت نسبة المشاريع التي تمتلكها نساء وأغلقت منذ 2015م حوالي42% من إجمالي تلك المشاريع، في حين كانت النسبة في المشاريع التي أغلقت ويمتلكها الذكور حوالي 19% من إجمالي المشاريع، وبطبيعة الحال كانت معظم المشاريع النسوية ذات الحجم المتوسط أو الصغير، فضلاً عن أن هذه المشاريع أكثر حداثة في تاريخ التأسيس ولا تمتلك الخبرة الكافية والإمكانات المادية للاستمرار والصمود في ظروف الحرب. وتؤكد هذه النتائج أن النساء هن الأكثر تضرراً في الجوانب الاقتصادية وغيرها جراء الحرب، وبذلك تتسع دائرة النساء اللواتي فقدن دخولهن باختلاف مصادرها. (ايمان، تمكين النساء المتضررات اقتصادياً من الحرب، ص5).

كما كانت المرأة اليمنية تعتمد على القروض لإنشاء المشاريع حيث تمثل النساء حوالي 55% من المقترضين ضمن شبكة التمويل الأصغر خلال عام 2015، وخلال الشهور الأولى لبدء الحرب تراجع عدد المقترضات بحوالي 18% (11.7 ألف عميلة) خلال الفترة مارس 2015 وحتى اكتوبر 2015، وذلك بسبب غياب الأمن والنزوح وغيره من الاسباب، وبالتالي فقدت النساء ذوات المشاريع الصغيرة اللواتي يعتمدن في تمويل مشاريعهن على قروض مؤسسات التمويل الأصغر على مورد أساسي للدخل كن يعتمدن عليه في إعالة أنفسهن وأسرهن. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015).

المبحث الثالث- الآليات والوسائل المستخدمة في برامج تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً.

ويمثل إجابة عن السؤال الثاني للدراسة " ما الآليات والوسائل المستخدمة في برامج تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً؟، وللإجابة فقد استطاعت الباحثة جمع التقارير المتعلقة بتمكين المرأة في المجال الاقتصادي من عدد من

المؤسسات والمنظمات المعنية بشؤون المرأة، حيث استفادت المرأة اليمنية من بعض الآليات والفرص التي قدمت إليها في مجال التمكين الاقتصادي من المنظمات المحلية وكذا الدولية، إلا أنها إجمالاً تعد محدودة ولا توفر الأمن الأسري للكثير من النساء في ظل الأعباء الكبيرة التي تحملتها في الوضع الراهن ومنذ بداية الصراع والحرب، ومن أهم برامج التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب؛ ما قدمته الأشغال العامة، وكذا بعض المشاريع التي تنفذ عبر اتحاد نساء اليمن، والتمويل الأصغر المدعوم من الجهات المانحة والمقدم من عدد من المؤسسات الوطنية أبرزها: الصندوق الاجتماعي للتنمية عبر وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، ومؤسسة تنمية القيادات الشابة، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وكما يبين الجدول (3) نماذج منها. (شريان، 2016، ص6).

جدول (3) نماذج تدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن خلال فترة الحرب 2015-2020

الجهة المنفذة	البرنامج	نوع التدخل
الصندوق الاجتماعي للتنمية	برنامج النقد مقابل العمل 2015-2016.	عدد المشاريع المنجزة خال العام 66 مشروعاً، بينما بلغ عدد الأسر المستفيدة أكثر من 26.700 أسرة، وتولدت أكثر من 1.5 مليون فرصة عمل، وبلغ عدد المستفيدين المباشرين من الأجور حوالي173.600 شخصاً (50% إناث)
	تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر 2016.	تمويل النساء الراغبات في إنشاء مشاريع صغيرة لتحسين دخولهن وفق شروط ميسرة.
وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	مشروع تدريب مالكات المشاريع 2015	تدريب سيدات الأعمال في مجال الإدارة
	مشروع نساء اليمن موجودات 2015.	ورش عمل لسيدات الأعمال وربطهن بالمانحين والجهات المعنية.
	مشروع مبادرة 2016.	تدريب 634 شابة في كيفية إنشاء مشاريعهم الخاصة.
مؤسسة تنمية القيادات الشابة	برنامج الفرص المستدامة لسبل كسب المهن والتوظيف في اليمن، بالشراكة مع مرسي كور2018.	تعزيز المهارات الأساسية لمتطلبات سوق العمل، وتقديم دعم مادي لتنفيذ مشاريع صغيرة بالشراكة مع الحكومة.
	برنامج تطوير التلمذة المهنية غير النظامية بالشراكة مع منظمة العمل الدولية 2018- 2019.	التدريب النظري والعملي، ومن ثم توفير فرص عمل بسيطة للمتلمذات والمتلمذين.
اتحاد نساء اليمن	مشروع الصمود وبناء السلام 2017.	حصول 280 امرأة على مساعدات نقدية غير مشروطة. حصول 80 امرأة منهن على التدريب والتأهيل في مهارات حياتية تعود عليهن بالدخل.

يتبين من الجدول (3) أن هناك الكثير من البرامج والمبادرات التي استهدفت تمكين المرأة اقتصادياً، ولكنها تبقى محدودة جداً؛ مقارنة بما يتطلبه الواقع، كما يلاحظ أن معظمها ينقصها بيانات أساسية؛ تتعلق بعدد المستفيدات، وأماكن تنفيذ تلك المبادرات والمحافظات التي شملتها، والأرجح أن أغلبها تمت في بعض عواصم المحافظات، فيما تبقى الغالبية- وخصوصا تلك التي تقع قريبا من مناطق الاشتباكات المسلحة- غائبة تماماً عن مثل هذه المبادرات، وتعتقد الباحثة أن الكثير منها لا تحقق إلا نسبة ضئيلة من الأهداف المنشودة منها.

كما شاركت المؤسسات المصرفية في تقديم الدعم من خلال تقديم القروض، وقد بلغ عدد العملاء المقترضين النشطين (89.208) فقط حتى نهاية أبريل 2020م، تتراوح نسبة النساء فيها ما بين (10- 34%) فقط في مؤسسات التمويل الأصغر الرئيسة كما هو موضح في الجدول رقم (4):

جدول (4) نسبة النساء المقترضات للعدد الإجمالي من المقترضين النشطين حتى أبريل 2020م من مؤسسات التمويل الأصغر

البرنامج	إجمالي عدد المقترضين النشطين	نسبة النساء%
بنك الأمل للتمويل الأصغر	35.031	%34
المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	12.577	%25
مؤسسة نماء للتمويل الصغيروالأصغر	6.640	%23
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	6.352	%10

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد (59) أبريل 2021م، ص9.

المطلب الأول- برامج التمكين الاقتصادي للمرأة المنفذة من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

يعد الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد المؤسسات الوطنية الرئيسة التي تولي اهتماماً بتمكين المرأة من خلال استهدافها في جميع أنشطة وتدخلات الصندوق بنسبة لا تقل عن 30% من إجمالي عدد المستفيدين وقد وفر الصندوق العديد من فرص التدريب والتأهيل قصيرة وطويلة الامد وكذلك فرص العمل المؤقتة ودعم مشاريعهن الصغيرة كما يوضحه الجدول رقم (5):

جدول (5) المستفيدات من مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة

البرنامج/ المشروع	نوعية التدخل	عدد المستفيدات
برنامج التدريب والدعم المؤسسي	مشروع تدريب المهارات الحياتية لمساعدة النساء في إيجاد مشاريع مدرة للدخل من خلال التدريب على بعض المهارات منها الخياطة والتطريزوتربية النحل وصناعة الألبان.	23.500
	توفيرفرص عمل مؤقتة لخريجات الجامعة دون سن 35عام للعمل كميسرات ومناصرات للتنمية في مناطقهن.	2.059
وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	حماية المرأة وتمكينها في ظل الأزمات.	196
	19 مشروع دعم استمرارية قطاع سيدات الأعمال.	546
	مشروع دعم التوسع المالي وغيرالمالي في مناطق التدخل المتكامل- التنمية الاقتصادية للمجتمع.	589
	مشاريع دعم استمرارية الأعمال في قطاع الثروة الحيوانية.	2.899
وحدة التعليم	توفيرفرص عمل مؤقتة للعمل كميسرات تعليم.	1660
	توفيرفرص عمل مؤقتة للشباب والشابات- النقد مقابل الخدمات التعليمية.	2.181
الصحة والحماية الاجتماعية	توفيرفرص عمل مؤقتة للنساء كمثقفات مجتمعيات	7.501
برنامج المنشأة الصغيرة والأصغر	تمويل مؤسسات وبرامج وبنوك التمويل الصغيروالأصغر.	61.000
	مشروع دعم اصحاب المشاريع الصغيرة والأصغروالمتضررين في الحرب.	1000
	مشروع مجموعات الادخاروالتمويل الريفي وتدريب وتوعية وتحفيز المستفيدات على الادخار.	2000
	برنامج ضمان التحويلات.	481

	المشاركة في برنامج المعرفة القرائية والمهنية للتخفيف من الفقر.	376
برنامج الأشغال كثيفة العمالة	توفيرفرص عمل مؤقتة ضمن برنامج النقد مقابل العمل متمثلة بمشاركة المرأة في الأنشطة والمشاريع.	73.015

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد (59) أبريل 2021م، ص10

المطلب الثاني- برامج التمكين الاقتصادي للمرأة المقدمة من مشروع الأشغال العامة.

أولى مشروع الأشغال العامة اهتماماً في جانب التمكين الاقتصادي للمرأة وتوفير سبل العيش في المشاريع والأنشطة وبدرجة أساسية من خلال مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة الإنسانية في اليمن الممول من البنك الدولي عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث عمل على توفير فرص العمل لمئات النساء كباحثات ومهندسات واستشاريات وعاملات في أنشطة إنشائية مع المقاول في الميدان، كالقيام بالطبخ للعمال أو التنظيف وحتى رش أعمال الصبيات بالماء، حيث بلغت إجمالي المستفيدات من برنامج الأشغال كثيفة العمالة 73.015 امرأة. (الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2020)

برامج التمكين الاقتصادي للمرأة المنفذ من مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة الإنسانية في اليمن: (YECRP)

مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة الإنسانية في اليمن بلغ تكلفته 400 مليون دولار أمريكي، عمل على تقليل العديد من الحواجز الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المرأة. والذي ساعد حوالي40.000 امرأة على أن يصبحن شريكات متساويات في تلبية الاحتياجات العاجلة لمجتمعاتهن المحلية من خلال مشاركتهن في 3.700 مشروع، وساهم ما يقارب من800 من هذه المشاريع في توفير فرص العمل والتحويلات النقدية لأكثر من63000 امرأة والذي ساهم في توفير مصدر دخل للحصول على الاحتياجات الأساسية، وساهم المشروع أيضاً بتدريب وتوظيف أكثر من3600 شابة لمساعدة مئات الآلاف من الأمهات والأطفال المحتاجين من خلال توفير الخدمات التعليمية، ودعم البرنامج حوالي 3200 شركة تملكها وتديرها سيدات. كان العديد منهم على وشك الانهيار جراء تداعيات الحرب منذ العام 2015م، وتدهور الوضع الاقتصادي. (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة)

المطلب الثالث- برنامج المساعدات النقدية مقابل التغذية.

يعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية باليمن منذ العام 2015م على تنفيذ برنامج النقد من أجل التغذية الذي تم دمجه في المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات، والذي يستهدف النساء الحوامل والنساء اللواتي لديهن أطفال دون سن الخامسة، حيث يمنحهن المال لشراء الطعام ويسهم في توعيتهن بشأن تغذية الأطفال، وتم الوصول من خلال المشروع إلى أكثر من 165 ألف امرأة حامل أو مرضع، 175 ألف طفل، ولتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة يوظف المشروع نساء حاصلات على التعليم الثانوي، أو تعليم أعلى للعمل كمرشدات صحيات في المجتمعات المحلية، وتلقت نحو 4 آلاف مرشدة صحية التدريب على توعية المجتمعات المحلية بأهمية التغذية وإجراء دراسات مسحية في تلك المجتمعات، لاكتشاف حالات سوء التغذية. (البنك الدولي، 2020)

مشروع الحوالات النقدية الطارئة:

يعد مشروع الحوالات النقدية التي تنفذه اليونيسيف ضمن مشروع الاستجابة الطارئة الممول من البنك الدولي أحد الأدوات المهمة لدعم الفئات الضعيفة؛ التي تضررت من الحرب وخصوصا النساء، وذلك بتوفير الأمان الاجتماعي للأسر الفقيرة والأسر التي تعولها النساء، ويستهدف هذا المشروع 1.5 مليون أسرة تمثل النساء منها40%، إذ تعمل اليونيسيف على إزالة الصعوبات التي تحول دون ضمان حصول المرأة على المساعدة النقدية بسبب القيود التي يفرضها

المجتمع في بعض المحافظات، ومنها منعهن من الخروج وتكليف شخص آخر للاستلام؛ مما يعرضهن للنصب والاحتيال، ومن هذه الإجراءات: تعزيز التواصل المباشر مع المستفيدات من خلال إنشاء شبكات نسوية لتسهيل نشر المعلومات حول المشروع للإناث؛ كوسيلة للتغلب على معوقات المشاركة الفعلية لهن في اللقاءات المجتمعية التي ينظمها المشروع، إضافة إلى إشراك النساء في عمليه الصرف كجزء من ضمان مساعدة النساء في الحصول على التحويلات النقدية إضافة إلى التمكين الاقتصادي لهن. (مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن، 2020)

المطلب الرابع- برامج التمكين الاقتصادي للمرأة المنفذة تحت إشراف اتحاد نساء اليمن.

يقدم اتحاد نساء اليمن مجموعة من برامج التدريب والدعم لتمكين المرأة اقتصادياً وقد نفذ عدد منها في فترة الحرب في عدد من محافظات الجمهورية كما هو موضح في الجدول رقم (6).

جدول (6) تقرير التمكين الاقتصادي للمرأة في الفترة 2018- 2021م بخصوص إجمالي المستفيدات (5526) مستفيدة (3407 مجتمع مضيف- 2119 نازحة)

المحافظة	نوع التمكين	الإجمالي
اب	خياطة- اكسسوار- صناعة البخور- خياط حقائب- تصوير فوتوغرافي- حياكة معاوز- اشغال يدوية- تدبير منزلي- تربية دواجن- تربية مواشي- تربية نحل- تطريز- جر افيكس- صيانة جوالات- صناعة فضيات- موروث شعبي- كو افير- رسم على القماش- صناعة الحلويات- خياطة مفروشات وستائر- نقش.	830
الظهار- العدين- القفر		
الحديدة	خياطة- اكسسوار- صناعة البخور- خياط حقائب- صناعة الفخار- حياكة معاوز- اشغال يدوية- تدبير منزلي- معجنات ومخللات- تربية مواشي- زراعة منزلية- تطريز- موروث شعبي- كو افير- رسم على القماش- صناعة الحلويات- نقش.	1312
الجراحي- الزهرة بيت الفقيه- باجل- الزيدية		
صنعاء	خياطة- اكسسوار- صناعة البخور- خياطة حقائب- نقش- تدبير منزلي- تربية مواشي- صناعة فضيات- موروث شعبي- كو افير- معجنات وحلويات.	493
ضروان- بني حشيش		
محافظة تعز	خياطة- اكسسوار- صناعة البخور- خياط حقائب- صناعة لصق الحناء-اشغال يدوية- نقش- تدبير منزلي- تربية ماشية- تصوير فوتوغرافي- كو افير- خياطة مفروشات وستائر.	541
مقبنة- الشمايتين		
محافظة ابين	خياطة- صناعة البخور- اشغال يدوية- تطريز- نقش- كو افير- معجنات وحلويات.	381
محافظة المحويت	خياطة- صناعة البخور- معجنات وحلويات- تريكو- اكسسوار- تدبير منزلي.	421
امانة العاصمة	خياطة- صناعة البخور- خياطة مفروشات وستائر- حقائب- نقش- اكسسوار- انشاد- معجنات وحلويات.	311
محافظة حجة	كو افير- اكسسوار- تدبير منزلي- صناعة معجنات وحلويات- تريكو-خياطة مفروشات وستائر صناعة البخور- خياطة جنابي- مخللات واجبان ومعجنات.	363
محافظة ذمار	خياطة- صناعة البخور- اشغال يدوية- نقش- معجنات وحلويات- تدبير منزلي- كو افير.	175
محافظة لحج	خياطة- صناعة البخور- اشغال يدوية- اكسسوار- تربية ماشية- تطريز- معجنات ومخللات- تدبير منزلي- كو افير- نقش- جر افكس.	383
محافظة البيضاء	خياطة- صناعة البخور- اشغال يدوية- اكسسوار- تدبير منزلي- صناعة معجنات وحلويات.	316
إجمالي المستفيدات		5526

المصدر: اتحاد نساء اليمن من خلال التواصل مع الاستاذة/ فتحية عبد الله رئيس الاتحاد

يتبين من الجدول (6) أن برامج التمكين الاقتصادي للمرأة المنفذة تحت إشراف اتحاد نساء اليمن اقتصرت على (11) محافظة، أي بنسبة 50% فقط، وكما سبق- فهي مشاريع منحصرة- في عواصم المحافظات وقليل من المديريات،

ومعظمها تدخل ضمن المشاريع الحرفية البسيطة، والأهم من ذلك أن إجمالي المستفيدين (5526)، وهي نسبة لا تتجاوز عشر الواحد في المئة من نساء الجمهورية؛ على افتراض وجود خمسة ملايين امرأة في سن العمل والإنتاج.

مناقشة النتائج.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي أجابت عن تساؤلها الرئيس: (ما واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب 2015- 2020)؟ من خلال الاجابة عن تساؤلاتها الفرعية، وعلى النحو الآتي:

- **مناقشة نتائج السؤال الأول: الآثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب على المرأة اليمينة؟**

أظهرت نتائج الدراسة معاناة المرأة اليمنية جراء الحرب حيث عانت أشكالاً مختلفة منها: النزوح، وانقطاع مصدر الدخل، وإغلاق مشاريعهن الخاصة، وأهمها فقدان عائل الأسرة، ما زاد من معاناة المرأة وارتفاع نسبة الأسر التي تعيلها المرأة، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (شريان، 2016) التي أظهرت انعكاسات الحرب على المرأة اليمنية بطرق مختلفة منها: النزوح، وفقدان الوظيفة، وفقدان المعيل للأسرة.

وترى الباحثة أن الآثار التي خلفتها الحرب والصراعات في اليمن لها تأثيرها الكبير على المرأة اليمنية، والتي لا يمكن تجاوزها دون الاهتمام الحكومي أولاً بدعم مشاريع المرأة التي تمكنها اقتصادياً من إعالة نفسها وأسرتها.

- **مناقشة نتائج السؤال الثاني: "ما الآليات والوسائل المستخدمة في برامج تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً"؟**

بينت نتائج الدراسة العديد من الآليات الوطنية والاتفاقات الدولية التي اعتمدتها اليمن فيما يخص تمكين المرأة اليمنية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بما يسهم في النهوض بالمرأة ومشاركتها في كل مفاصل الدولة وهيئاتها الرسمية، وحماية حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية التي تحفظ للمرأة كرامتها، كما ضمن الدستور اليمني لجميع المواطنين الحق في المشاركة في الحياة الاقتصادية للبلاد.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (إبراهيم، 2021) التي بينت الآليات والعهود الوطنية والدولية بالجانبين التنفيذي والتشريعي لتمكين المرأة. وترى الباحثة أن هذه الاليات ما زالت حبرا على ورق، وذلك لضعف اهتمام الجانب الحكومي لتمكين المرأة، كما أظهرت نتائج الدراسة التدخلات الهادفة لتمكين المرأة اقتصادياً وهي مع ذلك؛ محدودة ولا تفي بالاحتياجات الإنسانية الملحة، وتتفق الدراسة مع دراسة (القطوي، 2022) التي أظهرت نتائجها بأن أكثر المشاريع الحرفية المنفذة تمثل في مشروع الخياطة.

خلاصة بأهم الاستنتاجات:

بعد عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، استخلصت الباحثة عدداً من النتائج وهي:

- ارتفاع نسبة الفقر إلى معدلات غير مسبوقة.
- محدودية فعالية الآليات والبرامج التي تعزز تمكين المرأة اقتصادياً في أغلب المشاريع، مقارنة بما تعانيه من قلة الإمكانيات والفقر والوضع الاقتصادي المتدهور.
- ضعف اهتمام الجانب الحكومي بالمشروعات الاقتصادية للنساء.
- الاهتمام الأكبر بتمكين المرأة من المانحين الدوليين والإقليمين؛ والمتمثل في تبني مشروعات ترتبط بتمكين النساء اقتصادياً وعملية التنفيذ والإشراف المباشر عليها.
- كثرة الأسر التي أصبحت المرأة هي من تعيل أفرادها.
- واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب متدنٍ مقارنة بحجم المعاناة.
- غياب الاستراتيجية الموحدة التي تجمع جهود كل المؤسسات والمنظمات المعنية بتمكين المرأة اقتصاديا.

- القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والاصغر ليست مقترنة في الغالب بتدريب وتأهيل يضمن توجيه القرض نحو مشاريع ناجحة ومستدامة.
- مشاريع التدريب والتأهيل للنساء مازالت مشاريع غير مدروسة وغير موجّهة.
- غياب الحماية اللازمة للشركات والمؤسسات الخاصة والاهلية.

التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ توصي الباحثة وتقترح الآتي:

1. تفعيل الآليات والقوانين المعنية بتمكين المرأة اقتصادياً.
2. توجيه القيادة السياسية بسن القوانين التي تعمل على تسهيل الإجراءات وتوفير الحماية اللازمة لمشاريع النساء.
3. ايجاد استراتيجية موحدة تجمع كل المؤسسات والمنظمات المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة.
4. تسهيل إجراءات الحصول على القروض لتمويل المشروعات الصغيرة وتخفيض الارباح التي تؤخذ على القروض.
5. توفير سوق لاستيعاب مخرجات مشروعات التدريب وتسويقها في المجتمع.
6. تفعيل دور التعليم الفني والمهني الجيد لزيادة فرص دخول المرأة إلى سوق العمل، ويجب أن يكون هذا التدريب متصلاً بمتطلبات سوق العمل.
7. الاهتمام بالمشروعات المشجعة لاقتحام النساء مجالات العمل المصنفة أو الخاضعة تقليداً لهيمنة الذكور؛ وتوعية المجتمع بقبول ممارسة المرأة لهذه المجالات.
8. تقديم مزايا ضريبية للنساء اللائي يمارسن نشاطاً استثمارياً في أي من المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية.
9. كما تقترح الباحثة إجراء المزيد من الدراسات في الموضوعات الآتية:
    a. تقييم الجانب الحكومي لتمكين المرأة اقتصادياً.
    b. تقييم لمدى تحسين الوضع المادي للمشاركات في برامج التمكين الاقتصادي.
    c. استراتيجية لمعالجة تدهور الوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية بعد الحرب.

قائمة المراجع.

- القرآن الكريم.

1. إبراهيم، وفاء عبد الحميد (2021): تمكين المرأة دراسة في نشأة المفهوم وآلياته الدولية والهياكل الوطنية المعنية بتطبيقه، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.
2. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية(2020): أفق جديد التنمية البشرية والانثروبوسين.
3. البنك الدولي (2020): التحويلات النقدية تسهم في إنقاذ النساء والأطفال في اليمن، الأخبار/2020/09/22. الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/09/22/saving-women-and-children-in-yemen-through-cash-transfers
4. الرشادة، منى صالح؛ والهادي، ملاك عبد العزيز؛ والبواردي، أريج حماد. (2022). عمل المرأة السعودية بين الواقع والطموح:(دراسة تطبيقية على قطاعات التجزئة في المنطقة الشرقية). مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، 2(1). ص ص 1-48، الرابط: https://www.rssj.org/index.php/rssj/article/view/54
5. زايد، أميرة عبد السلام (2015): الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد 67، ص ص: 325 – 359، https://doi.org/10.12816/0022594
6. السيد، رشا؛ مصطفى، منصور (2010): النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر.

7. شريان، إيمان عبد الرحمن (2016): ورقة تمكين النساء المتضررات اقتصادياً من الحرب، مؤسسة تنمية القيادات الشابة. الرابط: https://www.yldf.org/upfiles/publications/YARD2022-02-02-12-43-10-3548.pdf
8. الصندوق الاجتماعي للتنمية (2020): التمويل الأصغر في اليمن بين سعير الحرب وتفشي فيروس كورونا المستجد، شبكة اليمن للتمويل الأصغر. الرابط:https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/05/altmwyl-alasghr-fy-alymn-byn-syr-alhrb-wtfshy-fyrws-kwrwna-almstjd
9. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2018). الجهاز المركزي للإحصاء، النساء والرجال في اليمن صورة إحصائية.
10. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2021). الاستجابة الإنسانية للصندوق في اليمن، فبراير. https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-centre/news/2019/prolonged_conflict.
11. عبد الله، هناء عبد الكريم (2022). دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اليمنية المتضررة اقتصادياً من الحرب. قضايا سياسية، (70). https://doi.org/10.58298/2022227
12. العمار، فوزية؛ وهانا باتشيت (2019). اليمن "تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء" مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يوليو. الرابط:https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/7723
13. الغلبزوري، بثينة. (2022). المرأة العربية من التمييز إلى التمكين بين الخصوصية والكونية-المساواة نموذجا-. المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل، 2(4)، 13-26. doi: 10.21608/ijcws.2022.270721
14. الفيومي، أحمد محمد علي (1997): معجم المصباح المنير، ط2 ، المكتبة العصرية، لبنان.
15. القطوي، ماجد مهدي (2022): واقع تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً في مجال المشروعات الصغيرة، اتحاد نساء اليمن (دراسة حالة)، مجلة ابحاث، مج9، عدد1، جامعة الحديدة، الرابط:-https://ojs.abhath-ye.com/index.php/OJSABAHATH-YE/article/view/329.
16. اللجنة الوطنية للمرأة (2013): أوراق عمل المؤتمر الوطني السادس للمرأة في اليمن، أبريل، صنعاء، الجمهورية اليمنية. موقع المركز الوطني للمعلومات. الرابط:https://yemen-nic.info/conferences/activ_details. php?ID=53838
17. مجموعة البنك الدولي (2019). مذكرة المشاركة القُطرية بشأن الجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين 2020- 2021م، 11 ابريل. الرابط:https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/brief/yemen-country-engagement-note-cen-fy20-21
18. المركز الوطني للمعلومات (2023). دستور الجمهورية اليمنية، المواد 41، 42، https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php
19. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية (1983): دار المعارف، ط3 ، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
20. المغربي، لمياء محمد. (2023). التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من (1990 – 2019). , 114(549), 51-98. https://doi.org/10.21608/espesl.2023.198510.1054
21. مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الأوتشا، (2017): خطة الاستجابة الأساسية لليمن، فبراير. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/81
22. مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الأوتشا، (2021): وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن، 21 فبراير. الرابط: https://www.unocha.org/yemen
23. ملتقى النساء في السياسة بالمنطقة العربية(2018). التقرير السنوي الثاني عن أوضاع النساء في السياسة في المنطقة العربية الفصل الأول "أوضاع النساء في اليمن في ظل الصراع المسلح". الرابط:https://cwpar.org/node/9
24. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، اليونسكو UNESCO (2020): الحديدة ملف التنميط الحضري، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اليمن (الأمم المتحدة)، (UN- HABITAT).
25. منظمة اليونيسيف (2020). مشروع الاستجابة الطارئة للازمة في اليمن، التمويل الإضافي الخامس، تقييم الأثر الاجتماعي (التحويلات النقدية الطارئة)، أغسطس. https://www.unicef.org/yemen/ar/
26. منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان (2020): تقرير حقوقي عن انتهاكات حقوق النساء خلال فترة الحرب، النساء في مهب الحرب، اليمن. الرابط:https://rightsradar.org/ar/report_details.php?id=28

27. مؤسسة أوام بالشراكة مع منظمة أوكسفام ومؤسسة تنمية القيادات الشابة (2017): أثر الحرب على مشاركة النساء في بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني. رابط: http://afakneswiah.org/wp-content/uploads/2019/07/%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf

28. موقع البنك الدولي الرئيسة: https: //www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/09/22/saving-women-and-children-in-yemen-through-cash-transfers.

29. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدول العربية، التمكين الاقتصادي للمرأة. الرابط:-https: //arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/economic-empowermen

30. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2015): نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد10 ديسمبر.

31. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2021): "التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة اليمنية ودورها في بناء السلام، آثار الحرب- دور المرأة في بناء السلام- التدخلات المطلوبة، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد (59) أبريل.

32. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليونيسف (2020): نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد 15، أغسطس. الرابط: https://fscluster.org/sites/default/files/documents/yseu_69-arabic_version.pdf

ثانياً- المراجع بالإنجليزية: Second - References in English:

1. Achmad, W., Nurwati, N., Fedryansyah, M., & Sumadinata, R. W. S. (2023). Women's Social Capital for Empowering Poor Households. *International Journal of Artificial Intelligence Research*, *6*(1.2). https://doi.org/10.29099/ijair.v6i1.395
2. Dharmayanti, N., Fatkar, B., & Ratnasari, A. (2022). The Influence of the Digital Economy and Women's Empowerment on the Family Economy. Sawwa: Jurnal Studi Gender, 17(1), 47-76. https://doi.org/10.21580/sa.v17i1.11300.
3. Omang, A. T., Okpa, J. T., & Okoi, O. N. (2022). Women's Empowerment and the Well-Being of the Unemployed Women in Yakurr, Nigeria. *Journal of International Women's Studies*, *24*(1), 1-19. https://vc.bridgew.edu/jiws/vol24/iss1/19

ثالثاً- المراجع بالعربية مترجمة إلى الإنجليزية: Third: References in Arabic translated into English

1. Abdullah, Hana Abdel-Karim (2022). The role of small projects in empowering Yemeni women economically affected by the war. Political issues, (70). https://doi.org/10.58298/2022227
2. Al-Ammar, Fawzia; and Hannah Patchett (2019). Yemen, "The Repercussions of the War on the Female Workforce," Sana'a Center for Strategic Studies, July. Link: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/7723
3. Al-Fayoumi, Ahmed Muhammad Ali (1997): Lexicon of Al-Misbah Al-Munir, 2nd Edition, Al-Maktaba Al-Asriyyah, Lebanon.
4. Al-Ghalbzouri, Buthaina. (2022). Arab women from discrimination to empowerment between privacy and universality-equality as a model-. International Journal of Women and Child Studies, 2(4), 13-26. doi: 10.21608/ijcws.2022.270721
5. Al-Maghribi, Lamia Muhammad. (2023). Women's economic empowerment and its relationship to sustainable development in Egypt during the period (1990-2019)., 114 (549), 51-98. https://doi.org/10.21608/espesl. 2023.198510.1054
6. Al-Qatawi, Majid Mahdi (2022): The reality of empowering Yemeni women economically in the field of small projects, Yemeni Women's Union (case study), Research Journal, Vol. 9, No. 1, University of Hodeidah, link: https://ojs.abhath-ye. com/index.php/OJSABAHATH-YE/article/view/329.
7. Al-Rishada, Mona Saleh; Al-Hadi, Malak Abdel-Aziz; Walbawardi, Areej Hammad. (2022). The work of Saudi women between reality and ambition: (an applied study on the retail sectors in the eastern region). Journal of Research and Social Studies, 2(1). pp. 1-48, link: https://www.rssj.org/index.php/rssj/article/view/54

8. Alsayed, Rasha; Mostafa, Mansour (2010): Gender and Dimensions of Women's Empowerment in the Arab World, Arab Women Organization, Cairo, Egypt.
9. Awam Foundation in partnership with Oxfam and the Young Leadership Development Foundation (2017): The impact of war on the participation of women in peacebuilding and civil society organizations. Link: http://afakneswiah.org/wp-content/uploads/2019/07/%D9%86%D8%B3%D8%AE %D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8% D9%8A.pdf
10. Forum for Women in Politics in the Arab Region (2018). The second annual report on the situation of women in politics in the Arab region, chapter one, "The situation of women in Yemen in light of the armed conflict." Link: https://cwpar.org/node/9
11. Ibrahim, Wafaa Abdel Hamid (2021): Empowering Women: A Study of the Origins of the Concept, Its International Mechanisms, and National Structures Concerned with Its Implementation, Master Thesis, Faculty of Economic Studies and Political Science, Alexandria University, Egypt.
12. Ministry of Planning and International Cooperation (2015): Bulletin of Economic and Social Developments in Yemen, Issue 10 December.
13. Ministry of Planning and International Cooperation (2021): "The economic and social empowerment of Yemeni women and their role in building peace, the effects of war- the role of women in building peace- the required interventions, Sector of Studies and Economic Outlook, Issue (59), April.
14. Ministry of Planning and International Cooperation, UNICEF (2020): Economic and Social Updates Bulletin, No. 15, August. Link: https://fscluster.org/sites/default/files/documents/yseu_69-arabic_version.pdf
15. OCHA, United Nations Human Rights Office (2017): Basic Response Plan for Yemen, February. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/81
16. OCHA, United Nations Human Rights Office (2021): Humanitarian Needs Overview Document in Yemen, February 21. Link: https://www.unocha.org/yemen
17. Rights Radar for Human Rights (2020): A human rights report on violations of women's rights during the war period, Women in War, Yemen. Link: https://rightsradar.org/ar/report_details.php?id=28
18. Sheryan, Iman Abdel Rahman (2016): Empowering Women Economically Affected by War, Young Leadership Development Foundation. Link: https://www.yldf.org/upfiles/publications/YARD2022-02-02-12-43-10-3548.pdf
19. The Intermediate Lexicon, The Arabic Language Academy (1983): Dar Al-Maarif, 3rd Edition, Cairo, Arab Republic of Egypt.
20. The main World Bank website: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/09/22/saving-women-and-children-in-yemen-through-cash-transfers.
21. The National Committee for Women (2013): Working papers of the Sixth National Conference for Women in Yemen, April, Sana'a, Republic of Yemen. National Information Center website. Link: https://yemen-nic.info/conferences/activ_details. php?ID=53838
22. The National Information Center (2023). Constitution of the Republic of Yemen, Articles 41, 42, https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php
23. The Social Fund for Development (2020): Microfinance in Yemen between the heat of war and the outbreak of the emerging corona virus, Yemen Network for Microfinance. Link: https://www.findevgateway.org/blog/2020/05/altmwyl-alasghr-fy-alymn-byn-syr-alhrb-wtfshy-fyrws-kwrwna-almstjd

24. The World Bank (2020): Cash Transfers Contribute to Saving Women and Children in Yemen, Al-Akhbar/09/22/2020. Link: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/09/22/saving-women-and-children-in-yemen-through-cash-transfers
25. The World Bank Group (2019). Country Engagement Memorandum on the Republic of Yemen for the fiscal biennium 2020-2021, April 11. Link: https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/brief/yemen-country-engagement-note-cen-fy20-21
26. UNICEF (2020). Yemen Emergency Crisis Response Project, Fifth Additional Financing, Social Impact Assessment (Emergency Cash Transfers), Aug. https://www.unicef.org/yemen/ar/
27. United Nations Development Programme, Human Development Report (2020): New Horizons for Human Development and the Anthrocene.
28. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, UNESCO (2020): Al-Hodeidah Urban Profiling File, United Nations Human Settlements Program in Yemen (UN), (UN- HABITAT.
29. United Nations Population Fund (2018). The Central Statistical Organization, Women and Men in Yemen, a statistical picture.
30. United Nations Population Fund (2021). UNFPA Humanitarian Response in Yemen, February. https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-centre/news/2019/prolonged_conflict.
31. United Nations Women, Arab Countries, Economic Empowerment of Women. Link: https://arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/economic-empowermen
32. Zayed, Amira Abdel-Salam (2015): Recent trends in empowering women for community development, Journal of Arab Studies in Education and Psychology, Issue 67, pp. 325-359, https://doi.org/10.12816/0022594